

فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)

**The effectiveness of the policy of spending in achieving the objectives of
economic policy in Algeria - An analytical study for the period (2000-2017)**

يوسف بودلة*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس
E-mail : us.manager@yahoo.fr

موسى بوشنب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس
E-mail : moussaboucheneb@gmail.com

Date Soumission : 17-03-2019

Date Acceptation : 30-05-2019

Date Publication : 28-12-2019

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل أهمية السياسة الإنفاقية في الجزائر نظرا لاحتلالها صدارة أدوات السياسات المالية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في رسم أهداف السياسة الاقتصادية، كالرفع من معدل التشغيل، تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، ضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن ارتفاع أسعار المحروقات خلال الفترة (2000-2017) أعطى دفعا جديدا للسياسة الإنفاقية في الجزائر، التي أصبحت توجهاتها توسعية تهدف إلى الرفع من حجم الإنفاق الحكومي بالاعتماد على سياسة التمويل بالعجز، وهو ما جسده البرامج الاقتصادية المختلفة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ومختلف برامج دعم النمو، والتي بموجبها أصبح للسياسة الإنفاقية دورا كبيرا في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الكلمات الرئيسية: السياسة الإنفاقية ، النمو الاقتصادي ، الاستقرار الاقتصادي الكلي ، السياسة الاقتصادية.

Abstract:

The study aims to analyzing the importance of the spending policy in Algeria because it occupies the top of the financial policy instruments by forming a fertile field in which to base the objectives of economic policy, such as increasing the rate of employment, achieving economic growth rate, controlling inflation and stabilizing the general level of prices. The study concluded that the high prices of hydrocarbons during the period (2000-2017) gave a new impetus to the spending policy in Algeria, which has become an expansionary trend aimed at raising the volume of government spending by relying on the deficit financing policy, and various growth support programs, under which the spending policy has a big role in influencing the economic variables and achieving the objectives of economic policy and macroeconomic stability.

Keywords: The spending policy, Economic growth, Macroeconomic stability, Economic policy.

1- مقدمة:

تعتبر السياسة الإنفاقية من أهم أدوات السياسات المالية المتبعة لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، الرفع من معدل التشغيل ومعالجة الاختلالات الاقتصادية

وغيرها، حيث احتلت صدارة السياسات الاقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في رسم أهداف السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مع بداية الألفية الثالثة، كانت الجزائر قد انتهت من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي FMI، والتي تمحورت في مضمونها العام حول استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المنشودة، وذلك من خلال تطبيق مختلف أدوات السياسة المالية وفي مقدمتها الانفاقية التي نالت نصيبا كبيرا وواسعا من هذه الإصلاحات. لهذا شرعت الجزائر خلال الألفية الثالثة التي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية وزيادة احتياطات الصرف في توجيه سياساتها الانفاقية لمعالجة اختلالاتها المالية وإدراك أهداف السياسة الاقتصادية، كالرفع من معدل التشغيل، تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، ضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وعليه فإن إدراك هذه الأهداف مجتمعة سوف يسمح للسياسة الانفاقية من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وإدراك الاستقرار الاقتصادي، ولهذا جاءت هذه الورقة التي سنحاول من خلالها الإجابة على السؤال التالي: ما درجة مساهمة السياسة الانفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

و يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي سؤالين رئيسيين هما:

- ما هي مختلف التطورات التي شهدتها السياسة الانفاقية في الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة إلى يومنا هذا؟

- هل كانت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟

للإجابة على السؤال الرئيسي نطرح فرضية البحث الرئيسية الموالية:

يوجد دور رئيسي للسياسة الانفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة. يهدف البحث إلى تحليل تطور السياسة الانفاقية العامة مع تبيان دورها في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، وذلك من خلال أربعة مباحث على النحو الموالي.

2- تحليل تطور السياسة الانفاقية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

انتهجت السلطات الجزائرية مع بداية سنة 2000 سياسة انفاقية معاكسة لتلك السياسة المطبقة أثناء تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي كانت تعتمد فيها على كبح الطلب الكلي من خلال الحد من عجز الموازنة العامة، وترشيد الإنفاق العام، حيث أعطت عودة ارتفاع أسعار النفط دفعا جديدا للسياسة الانفاقية، التي أصبحت توجهاتها توسعية تهدف إلى الرفع من حجم الإنفاق الحكومي بالاعتماد على سياسة التمويل بالعجز، وهو ما جسده البرامج الاقتصادية الكبيرة التي أطلقتها الحكومة ابتداء من سنة 2001 والتي استمرت إلى غاية يومنا هذا، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو. ولهذا سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على أهم التطورات التي عرفتتها السياسة الانفاقية خلال الفترة (2000-2017)، ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في نفس الفترة.

تميزت السياسة الانفاقية العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة بالنمو المتسارع في حجم النفقات العامة بنوعها نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وقد ارتبط نمو هذه النفقات بالوفرة المالية التي أصبحت تمتلكها الجزائر والناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والتوسع في حجم نفقات التسيير التي كانت موجهة لتحسين الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، بالإضافة إلى التوسع في حجم النفقات الاستثمارية التي وجهت لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي أطلقتها الحكومة مع مطلع الألفية الثالثة، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو. ويمكن تلخيص تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة في الجدول الموالي.

جدول رقم (1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير/النفقات الكلية	نفقات التجهيز/النفقات الكلية	النفقات الكلية/النفقات الكلية	نفقات التسيير/النفقات الكلية	النفقات الكلية/النفقات الكلية
2000	1178.1	856.2	321.9	72.6	27.3	28.57	20.76	7.8
2001	1321.0	963.6	357.4	72.9	27	31.03	22.63	8.4
2002	1550.6	1097.6	452.9	70.7	29.2	34.14	24.16	9.98
2003	1690.2	1122.8	567.4	66.4	33.5	32.09	21.31	10.78
2004	1891.8	1251.1	640.7	66.1	33.8	30.75	20.34	10.41
2005	2052.0	1245.1	806.9	60.6	39.3	27.13	16.46	10.66
2006	2453.0	1437.9	1015.1	58.6	41.3	28.78	16.87	11.91
2007	3108.5	1673.9	1434.6	53.85	46.15	33.23	17.97	15.25
2008	4191	2217.7	1973.3	52.92	47.08	37.98	20.25	17.72
2009	4246.3	2300	1946.3	54.16	45.84	42.59	23.07	19.52
2010	4466.9	2659	1807.9	59.52	40.48	37.25	22.17	15.07
2011	5853.6	3879.2	1974.4	66.27	33.73	40.29	26.70	13.59
2012	7058.1	4782.6	2275.5	67.76	32.24	43.79	29.67	14.12
2013	6092.1	4204.3	1887.8	69.01	30.99	36.76	25.37	11.39
2014	6208.7	4100	2108.7	66.03	33.97	35.01	23.12	11.89
2015	7656.3	4617.0	3039.3	60.31	39.69	46.14	27.83	18.32
2016	7984.2	4807.3	3176.8	60.21	39.79	45.38	27.32	18.05
2017	6883.2	4584.5	2291.4	66.71	33.29	35.48	23.67	11.81

Source : - Banque d'Algérie, **Rapport 2004 , 2008, 2010, 2013.**

- Ministère des Finances, **Rapport de Présentation de Loi de Finances pour 2017et Prévisions 2018- 2019**, Juin 2017, p. 38.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النفقات العامة خلال الفترة المدروسة شهدت تطورا متزايدا ومستمرا، ويمكن تفسير أسباب هذه الزيادة من خلال تحليل تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

2-1. تطور نفقات التسيير (الجارية):

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (1)، أن نفقات التسيير كقيمة مطلقة عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة، أما نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة فقد شهدت تراجعا مستمرا إلى غاية سنة 2009، ويمكن تفسير أسباب هذا الارتفاع إلى اتساع وتزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع، التعليم، الصحة...، أما بالنسبة للتراجع في نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة، فيعود أساسا إلى إطلاق الحكومة لبرنامجين ضخمين وهما: برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، واللذان خصصا لهما غلاف مالي معتبر.

بلغت نفقات التسيير خلال سنة 2000 ما يقارب 856.2 مليار دج، لتنتقل إلى 1245.1 مليار دج سنة 2005 ثم إلى 1673.9 مليار دج سنة 2007، وعلى الرغم من تراجع نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة، إلا أن هذا النوع من النفقات لا يزال في حالة ارتفاع أكثر من نفقات التجهيز، وذلك بسبب ارتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية، حيث ارتفعت نسبتها من 6.9% سنة 2005 إلى 16.6% سنة 2007، كما ارتفعت منح المجاهدين من جانبها بـ 13.7% والمصالح الإدارية بـ 12.9%، أما التحويلات الجارية خارج المصالح الإدارية التي تمثل 39.7% من النفقات الجارية، فقد سجلت أكبر الارتفاعات بواقع 28.4% في سنة 2007. (بنك الجزائر، أكتوبر 2008، ص 95)

لقد واصلت نفقات التسيير نموها لتسجل ما يقارب 2659 مليار دج سنة 2010، أي ما نسبته 59.52% من مجموع النفقات العامة، وكما كان عليه الحال خلال سنة 2007، فإن ارتفاع نفقات التسيير في سنة 2010 يعود أساسا إلى الارتفاع في نفقات المستخدمين بنسبة 32% والتحويلات الجارية بنسبة 11.4%، وبالخصوص نفقات خدمات الإدارات (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري). أما بالنسبة للنفقات الجارية الأخرى، فقد عرفت ارتفاعا في معاشات المجاهدين بنسبة 17.2%، وانخفضا في نفقات الوسائل والمستلزمات والفوائد على الدين العمومي. (Banque d'Algérie, Juillet 2011, p 60.)

بالإضافة إلى زيادة اهتمام الحكومة بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2010 مقابل 135 مليار دج سنة 2000، استمرت نفقات التسيير في الارتفاع إلى غاية سنة 2013 التي سجلت فيها تراجعا إلى مستوى 4204.3 مليار دج، أي ما يعادل 69% من مجموع النفقات العامة، مقابل 4782.6 مليار دج سنة 2012، أي ما يعادل 67.76% من مجموع النفقات العامة، وذلك بانخفاض قدره 12.1% مقابل ارتفاع بـ 23.3% في سنة 2012. وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى الانخفاض في التحويلات الجارية بواقع (447.2 مليار دج) وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين (155.4 مليار دج)، ويفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور. (بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص 92)

خلال سنة 2014 شهدت نفقات التسيير انخفاضا آخر قدر بـ 4100 مليار دج أي ما نسبته 66.03% من مجموع النفقات العامة، لتعرف تحسنا سنة 2017 حيث وصلت إلى ما يقارب 4584.46 مليار دج، أي ما نسبته 66.71% من مجموع النفقات العامة (القانون رقم: 17-11، المؤرخ في: 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ص 66)، ويفسر ذلك بالارتفاع في نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية وبالخصوص نفقات خدمات الإدارات (المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، لترتفع بنسبة 8.07% خلال السنة الموالية لتبلغ نهاية 2018 قيمة 4954.47 مليار دج (القانون رقم: 18-18، المؤرخ في: 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 29).

2-2. تطور نفقات التجهيز:

شهدت نفقات التجهيز خلال الفترة المدروسة ارتفاعا مستمرا ومتزايدا، فقد انتقلت من 321.9 مليار دج سنة 2002 أي ما نسبته 27.3% من إجمالي النفقات العامة، إلى 640.7 مليار دج سنة 2004 أي ما يعادل 33.8% من إجمالي النفقات العامة، ويرجع ذلك إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001، والذي بلغت قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج (أي ما يقارب 7 مليار دولار)، وقد ترتب عن هذا البرنامج نموا كبيرا في حجم نفقات التجهيز التي بلغت نسبتها سنة 2004 حوالي 79.26% (مقارنة بسنة 2001). كما استمرت نفقات التجهيز زحفها نحو الارتفاع بعد إطلاق الحكومة لبرنامج آخر لا يقل أهمية عن البرنامج الأول وهو "البرنامج التكميلي لدعم النمو" الممتد على طول الفترة (2005-2009)، والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 4203 مليار دج (أي ما يقارب 55 مليار دولار)، وقد جاء هذا البرنامج نتيجة لتحسن الوضعية المالية للدولة عقب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والتي وصلت سنة 2008 إلى 99.86 دولارا، مما سمح لها بتراكم احتياطي الصرف الذي وصل سنة 2008 إلى 143.102 مليار دولار. وعلى هذا الأساس انتقلت نفقات التجهيز من 806.9 مليار دج سنة 2005 أي بنسبة 39.3% من إجمالي النفقات العامة، إلى 1434.6 مليار دج سنة 2007 أي ما يعادل 46.15% من إجمالي النفقات العامة، ثم إلى 1946.3 مليار دج سنة 2009 أي ما نسبته 45.84% من مجموع النفقات العامة، محققة بذلك نموا قياسيا وصل خلال هذه الفترة (2005-2009) إلى 141.2%، وبذلك تكون نفقات التجهيز قد سجلت معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير. ثم عرفت نفقات التجهيز تراجعا خلال سنتي 2009 و2010 إلى مستوى 1946.3 مليار دج و1807.9 مليار دج على الترتيب أي ما يعادل 45.84% و40.48% من مجموع النفقات العامة على التوالي، ويفسر ذلك بأثر الصدمة الخارجية التي ترتب عنها انخفاض في إجمالي الناتج الداخلي، وبالتالي انخفاض في نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام والتي قدرت سنة 2010 بنسبة 15.07% مقابل 19.52% سنة 2009، إلى جانب تراجع نفقات البنية التحتية والإدارية التي تعتبر الأهم في نفقات الاستثمار، حيث بلغت سنة 2009 نسبة 16.5%، مقابل 40.1% سنة 2008، ونسبة 29.6% سنة 2010، بالإضافة إلى انخفاض نفقات البنية التحتية في قطاع الفلاحة والري بنسبة 31.2%، ونفقات البنية التحتية الاجتماعية والثقافية 20% (Banque d'Algerie, Rapport 2010, p. 60).

ابتداء من سنة 2011، عادت نفقات التجهيز من جديد نحو الارتفاع، حيث سجلت ما يقارب 1974.4 مليار دج، لتنتقل إلى 2275.5 مليار دج في سنة 2012، أي ما يعادل 33.73% و32.24% من مجموع النفقات العامة على الترتيب، وتعود هذه الزيادة أساسا إلى زيادة نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دج سنة 2011، إلى 611.1 مليار دج سنة 2012، أي بزيادة قدرها 125.2%، وكذلك النفقات الخاصة بالبنية التحتية الاجتماعية والثقافية التي عرفت ارتفاعا في سنة 2012 قدره 23.4%. (بنك الجزائر، نوفمبر 2013، ص.ص 102-103)

خلال سنة 2013 تراجعت نفقات التجهيز إلى مستوى 1887.8 مليار دج، أي ما يعادل 30.99% من مجموع النفقات العامة، مقابل 2275.5 مليار دج سنة 2012، ويرجع هذا الانخفاض بصفة خاصة إلى انخفاض نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج في 2012، إلى 243.6 مليار دج في 2013 (370.5 مليار دج). وقد عادت نفقات التجهيز من جديد لتسجل ارتفاعا آخر في 2014 وصل إلى 2108.7 مليار دج، أي ما يعادل 33.97% من مجموع النفقات العامة، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى ذروتها 3176.8 مليار دج سنة 2016 أي ما نسبته 39.79% من مجموع النفقات العامة.

كما قدرت رخص برامج نفقات التجهيز سنة 2017 قيمة 2270.5 مليار دج، ثم ارتفع بنسبة 14.58% لتبلغ نهاية سنة 2018 قيمة 2601.66 مليار دج، وذلك قصد استكمال المشاريع الإستراتيجية وبالأخص المجمدة، أما اعتمادات دفع نفقات التجهيز فقدت سنة 2017 قيمة 4043.31 مليار دج، لتتخف بنسبة 10.89% لتبلغ نهاية سنة 2019 قيمة 3602.68 مليار دج. (القانون رقم: 17-11، المؤرخ في: 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، ص 67)، (القانون رقم: 18-18، المؤرخ في: 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 30)

و على العموم فإن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية الألفية الثالثة كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية، وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي حفزت النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات. (بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص.ص 92-93)

3- تحليل فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

اعتبارا من سنة 2000 والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أصبحت السياسة الانفاقية تساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، كإخفاض معدلات البطالة، تشجيع معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض حجم المديونية الخارجية وغيرها، وقد اتضح ذلك من خلال الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة (التمويل بالعجز) في إطار البرامج الاقتصادية الضخمة التي أطلقتها الحكومة منذ مطلع الألفية الثالثة، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، وعليه سوف نحاول من خلال هذا المحور معرفة مدى فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017.

إن التوسع في حجم الإنفاق العام الذي أقرته السلطات المالية في الموازنة العامة والذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة، تشجيع معدلات النمو الاقتصادي، تحفيز الاستثمار وتحسين نوع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها، يتنافى وسياسات محاربة التضخم القائمة على فلسفة زيادة معدلات الضرائب، تقليص حجم الإنفاق الحكومي، تجميد الرواتب والأجور وتقليص فاتورة الاستيراد وغيرها، وكنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وصل حجم الإنفاق العام سنة 2017 إلى 6883.2 مليار دج، مقابل 1178.1 مليار دج سنة 2000. (Ministère des Finances, Juin 2017, p. 38)

فبالنظر لعدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة نمو النفقات العامة (5635.5 مليار دج سنة 2017 مقابل 1138.9 سنة 2000)، فإن الموازنة العامة سجلت عجزا في معظم سنوات الفترة المدروسة، وهو ما يؤكد على أن الحكومة الجزائرية لا تزال تعتمد في تمويل تنميتها الاقتصادية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)، الأمر الذي يجعل التضخم في الاقتصاد ظاهرة ليست نقدية فقط وإنما ظاهرة هيكلية ومؤسسية. كما تمت تلبية جزء كبير من الزيادة في حجم الطلب الكلي نتيجة التوسع في حجم الإنفاق العام عن طريق القطاع الخارجي، وهو ما يتضح من خلال ارتفاع فاتورة الواردات في فترة تميزت بارتفاع أسعار المنتجات المستوردة لاسيما منذ ظهور بواذر الأزمة العالمية سنة 2008، والتي ترتب عنها ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، مما تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة، خاصة من بلدان الاتحاد الأوروبي باعتبارها الشريك الأول للجزائر، لهذا فإن سياسة التوسع في حجم الإنفاق العام التي اعتمدت على سياسات جانب الطلب بدلا من جانب العرض نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته الإنتاجية، قد ترتب عنها مواجهة فائض الطلب عن طريق القطاع الخارجي، الأمر الذي أدى إلى إغراق الاقتصاد في بؤرة التضخم المستورد. (م بوشنب، 2015، ص 271)

فإذا كانت الإيرادات العامة التي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية والمتعلقة أساسا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية غير قادرة على ملاحقة الزيادة المطردة في حجم النفقات العامة، فإن ذلك يجعل سياسة التمويل بالعجز المطبقة خلال الفترة المدروسة تزيد من ارتفاع معدلات التضخم وليس الحد منه، وهذا ما يسمح لنا بالقول أن السياسة الانفاقية التوسعية المطبقة خلال الفترة (2000-2017) كانت تستهدف للرفع من مستوى التشغيل والحد من البطالة على حساب التضخم.

4- تحليل فعالية السياسة الانفاقية في تحقيق التشغيل الكامل وتشجيع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

تميزت السياسة الإنفاقية خلال الفترة المدروسة بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخططات الاستثمارات العمومية الممتدة على طول الفترة (2001-2014) (ع شيببي، س بطاهر 2010، ص 46)، والتي كانت تسعى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، بالإضافة إلى مجموعة من البرامج الأخرى التي جاءت عقب الانتهاء من برنامج توطيد النمو.

4-1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

جاء هذا البرنامج من أجل تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة الأمنية والاقتصادية، وتخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فإن الهدف منه هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. (ح بوحفص، 2009، ص 15)

لقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يقارب 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. (م مسعي، 2010، ص 147)

بما أن الهدف الجوهري من هذا البرنامج يكمن في الحد من الآثار الاجتماعية التي خلفتها السياسة الاقتصادية خلال العشرية السابقة، وتشجيع النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، فإننا نجد أن هذا البرنامج قد أولى اهتماما بارزا فيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية والتنمية المحلية والموارد البشرية قصد تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وضمن هذا الإطار جاء هذا البرنامج في شكل أربعة برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاعا رئيسيا معينا، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، وذلك كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (2): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسبة مئوية)
أشغال كبرى وهيكل قاعدية		100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية		71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.9%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري		10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات		30.0	15.0	-	-	45.0	8.6%
المجموع:		213.1	178.3	113.2	20.5	525	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002، ص 123.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهيكل القاعدية قد استفاد من برنامج خاص قدره 210.5 مليار دج على مدار أربع سنوات، أي ما يعادل 40.1% من مجموع المبالغ المخصصة للبرنامج، هذا ما أكد رغبة الحكومة في إنعاش المؤسسات الإنتاجية من خلال توسيع مجال نشاطها، مما أدى إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي تقليص نسبة البطالة، كما ساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية، ومنه زيادة الناتج المحلي الخام والرفع من معدل النمو المحقق. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، والذي يعد مؤشرا على رغبة الحكومة في تحسين الإطار المعيشي للمواطن ودعم الموارد البشرية التي من شأنها رفع معدلات التنمية البشرية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع. (ن بوفليح، ديسمبر 2012، ص ص. 252-253)

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل سوى 12.4% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

كما نلاحظ انخفاض معدلات البطالة بشكل واضح ما بين 2001 و2004، فبعد أن سجلت نسبة 28.44% خلال سنة 2001، انخفضت بحوالي 10 نقاط لتصل إلى 17.7% سنة 2004، ويرجع السبب في ذلك إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وفر منذ تنفيذه إلى غاية 2003 حوالي 7285000 منصب عمل، منها 4575000 منصب دائم، أي ما يعادل 63%، و 2710000 منصب مؤقت أي ما نسبته 37%. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2005، ص 120)

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (3): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2001)
الوحدة: بالآلاف

المؤشرات السنوات	2004	2003	2002	2001
حجم العمالة النشطة	9780	9540	9305	9075
حجم العمالة المشغلة	5976	5741	5462	5199
الفلاحة	1617	1565	1438	1328
الصناعة	523	510	504	503
البناء والأشغال العمومية	977	907	860	803
الإدارة	1510	1490	1503	1456
النقل، الاتصالات، التجارة والخدمات خارج الإدارة	1349	1269	1157	1109
العمل المنزلي وأخرى	2070	1537	1455	1398
معدل البطالة	17.7	23.7	26	28.44

المصدر: بالتصرف نقلا عن : بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنتي 2004، 2005.

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن القطاعات التي كان لها دور كبير في تخفيض معدلات البطالة هي قطاع الإدارة (الخدمات)، الفلاحة والأشغال العمومية، أما القطاع الصناعي رغم أهميته فإنه عرف تأثيره ضعفا كبيرا في الحد من البطالة، وذلك نظرا لضعف أدائه وعدم قدرته على المنافسة. أما بخصوص معدلات النمو، فإنها عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا طيلة فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث انتقلت من 2.4% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2004، محققة في ذلك أكبر نسبة خلال الفترة المدروسة والتي كانت في سنة 2003 بمعدل نمو وصل إلى 6.9%، ويفسر ذلك بنمو قطاع البناء، الخدمات والأشغال العمومية، نتيجة المشاريع الاستثمارية الضخمة المسجلة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (4): تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2004-2001)
الوحدة (%)

القطاعات:	2004	2003	2002	2001
النفط والغاز	0.9	8.1	3.7	1.6 -
الزراعة	3.1	19.7	1.3 -	13.2
الصناعة	2.6	1.4	2.9	1.1
الأشغال العمومية	08	5.5	8.2	2.8
الخدمات	7.7	5.7	5.3	3.8

Source: Banque d'Algérie, les annexes des rapports des années 2003, 2004.

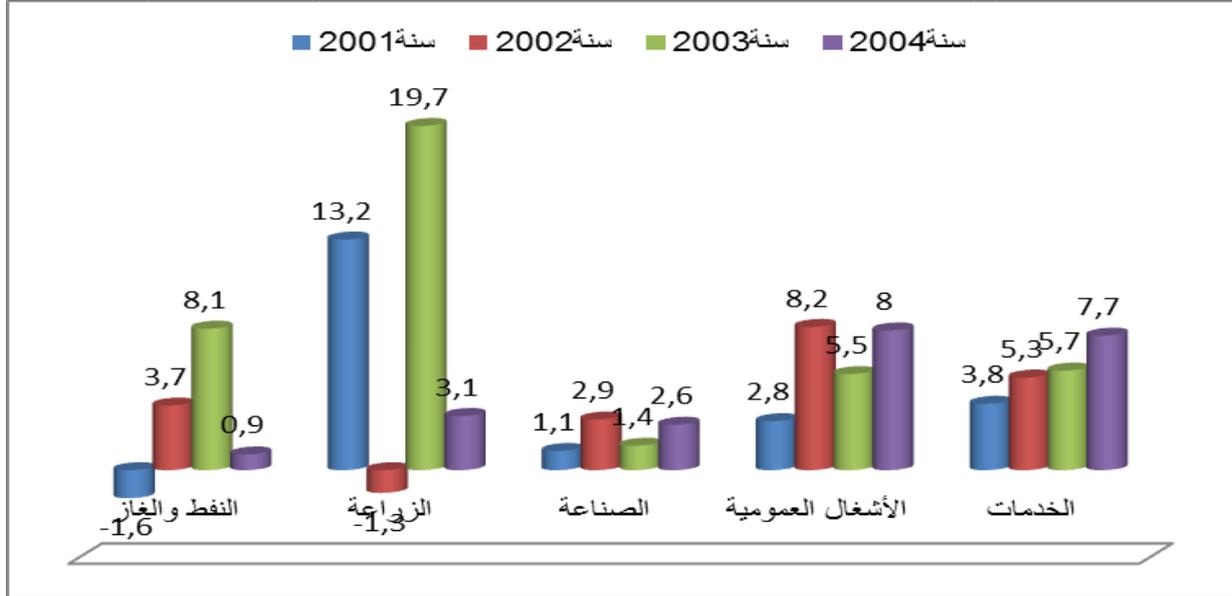
Available at [11.2.2019] , URL < <http://www.bank.of.algeria.dz> >

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (4) أن الارتفاع في معدلات النمو في بعض القطاعات كان بعيدا عن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك نظرا لغياب أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في

القطاعات المنتجة والتي تشكل ما يقارب 60% من معدل النمو، في حين يتضح هذا الأثر جليا في القطاعات الأخرى غير المنتجة كالخدمات والأشغال العمومية. (ع شيببي، س بطاهر، 2010، ص 48)

ولهذا يمكننا القول أن السياسة الإنفاقية المنتهجة خلال هذه الفترة يجب أن لا تتطلب تحفيز الطلب الكلي فقط، وإنما تنشيط وتحفيز العرض والطلب الكلي على حد سواء من خلال زيادة قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج. وعليه يمكن توضيح تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية بيانيا في الشكل التالي:

شكل رقم (1): تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات الجدول رقم (4).

4-2. برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

يعتبر هذا البرنامج استكمالاً لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، خصص له غلاف مالي أولي قدر بـ: 4203 مليار دج (ما يعادل 55 مليار دولار)، وبعد أن أضيف له البرامج الجديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، انتقل غلافه المالي إلى 8705 مليار دج (أي ما يعادل 114 مليار دولار).

Available at [19.1.2019], URL < <http://documents.banquemonddiale.org> >

و الجدول الموالي يوضح حجم الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج.

جدول رقم (5): الاعتمادات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) الوحدة: مليار دج

النسب	المبالغ	القطاعات:
45.5	1908.5	تحسين الظروف المعيشية للسكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
08%	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2%	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100%	4202.7	المجموع:

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الرابط الإلكتروني:

Available at [27.1.2019], URL < <http://www.cg.gov.dz/psre> >

لقد ساهم برنامج دعم النمو الاقتصادي في زيادة حجم العمالة في كل من قطاعات: الفلاحة، الإدارة، البناء والأشغال العمومية، بينما لم يسجل القطاع الصناعي أي تطورات ملحوظة في حجم العمالة، وذلك نظرا للاختلالات الهيكلية التي لا يزال يتخبط فيها هذا القطاع، كما عرفت معدلات البطالة خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي تراجع مستمرا، حيث بلغت سنة 2009 ما يعادل 10.2% مقابل 15.3% سنة 2005، أي بنسبة تراجع قدرت بـ 33.33%. ويمكن تلخيص تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجدول الموالي:

جدول رقم (6): تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2009-2005) الوحدة: بالآلاف

المؤشرات السنوات	2009	2008	2007	2006	2005
حجم العمالة النشطة	10544	10801	10514	10267	10027
حجم العمالة المشغلة	9472	7002	6771	6517	6222
الفلاحة	1242	1841	1842	1780	1683
الصناعة	1194	530	522	525	523
بناء وأشغال عمومية	1718	1371	1261	1160	1050
الإدارة	-	1572	1557	1542	1527
النقل، الاتصالات، التجارة والخدمات خارج الإدارة	5318	1688	1589	1510	1439
العمل المنزلي وأخرى	-	2579	2498	2485	2275
معدل البطالة	10.2	11.3%	11.8%	12.3%	15.3%

Source : Banque d'Algérie, **Rapports 2008, 2010.**

لقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي انخفاضا مستمرا، فبعدما كان معدل النمو يقدر بـ 5.1% سنة 2005 انخفض إلى مستوى 2.4% سنة 2009، ويفسر ذلك بتراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية مع بداية الأزمة العالمية أواخر سنة 2007، وانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك OPEC. أما بالنسبة لمعدلات النمو خارج قطاع المحروقات فقد شهدت تحسنا ملحوظا حيث وصلت إلى 9.3% سنة 2009 مقابل 4.7% سنة 2005، ويرجع ذلك أساسا إلى الأثر الإيجابي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبالخصوص في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية، واللذين حققا معدلات نمو جيدة بلغت سنة 2009 ما يعادل 8.7% مقابل 7.1% سنة 2005 بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، و8.8% سنة 2009 مقابل 6% سنة 2005 بالنسبة إلى قطاع الخدمات. وهو ما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (7): التوزيع القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي (2009-2005) الوحدة: (%)

المؤشرات السنوات	2009	2008	2007	2006	2005
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي	2.4	2.4	3.0	2.0	5.1
معدل النمو للناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	9.3	6.1	6.3	5.6	4.7
الفلاحة	20.0	5.3-	5.0	4.9	1.9
الصناعة	5.0	4.4	0.8	2.8	2.5
البناء والأشغال العمومية	8.7	9.8	9.8	11.6	7.1

8.8	7.8	6.8	6.5	6.0	الخدمات خارج الإدارة العامة
-----	-----	-----	-----	-----	-----------------------------

المصدر: بالتصرف نقلا عن : بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنتي 2008، 2010.

4-3. برامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، فقد خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دج (155 مليار دولار). (م مسعي، 2010، ص 147)

و قد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن توزيع اعتمادات هذا البرنامج على القطاعات الحيوية، والتي يحتل فيها قطاع التنمية المحلية والبشرية المرتبة الأولى بمبلغ إجمالي قدر بـ 9903 مليار دج، ثم قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية في المرتبة الثانية (8400 مليار دج)، وأخيرا قطاع الصناعة، الفلاحة والصيد البحري بمبلغ إجمالي قدره 3500 مليار دج، يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مستويات التشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي.

لهذا، فقد كشف هذا البرنامج عن تحدي إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل إلى غاية 2014، أي توفير 600000 منصب شغل سنويا، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة إلى حدود نسبة 9%، وهي نتيجة إذا ما تحققت سوف تسمح للجزائر بأن تكون نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة، وهذا في الواقع يكشف عن الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق مخططات دعم النمو الاقتصادي. (ع تومي، 2011، ص 319)

و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (8): التوزيع القطاعي لبرنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014) الوحدة: مليار دج

البرنامج:	المبالغ للبرنامج	النسب (%)
1- برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان:	9903	45.42%
- الإسكان؛	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني؛	1898	
- الصحة؛	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية؛	1800	
- باقي القطاعات.	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52%
- قطاع الأشغال العمومية والنقل؛	5900	
- قطاع المياه؛	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	16.05%
- الفلاحة والتنمية الريفية؛	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي؛	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	500	

المصدر: بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ: 2010/5/24، المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي (2010-2014).
وإذا ما لاحظنا الجدول رقم (6) الذي سبق وأن تطرقنا إليه سابقا، نجد أن معدل البطالة المحقق في سنة 2014 قدر بـ 9.8%، وهو ما يؤكد على أن هذا المعدل قريب من ذلك المعدل المستهدف من طرف الحكومة والمقدر (9%). أما فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي المسجلة طوال فترة تنفيذ البرنامج، فقد شهدت انخفاضا من 3.8% سنة 2010 إلى 3.6% سنة 2014، وهذا راجع إلى عودة انخفاض أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2011، والتي سجل فيها سعر البرميل مستوى 113 دولارا للبرميل، لينخفض إلى 109.55 دولارا سنة 2014، وكذا انخفاض معدل النمو خارج قطاع المحروقات، وهذا لكون القطاعات المسؤولة عن النمو خارج قطاع المحروقات والمتمثلة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، شهدت انخفاضا في معدلات نموها (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 215)
يرجع ذلك إلى أن أغلب ورشات البناء والبنية التحتية تم استكمالها وتسليمها، ناهيك عن معاناة القطاع الصناعي لعدم قدرته عن المنافسة الأجنبية وعدم وجود معالم إستراتيجية خاصة به، حيث بقيت معدلات البطالة والنمو تتراوح عند المستوى الذي بلغته سنة 2014 (3.5% و 3.8% خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي)، وهذا بالنظر إلى التدهور الذي عرفته أسعار المحروقات اعتبارا من تلك السنة.
إذن، وكمحصلة، يمكن القول: أن السياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الحكومة خلال الفترة (2000-2017) كان لها نتائج إيجابية على مستوى التشغيل، حيث انخفضت معدلات البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 11.7% سنة 2014. ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المخصصة للبرامج الاقتصادية الثلاثة السالف ذكرها، فإنه يمكننا القول: أن الزيادة المحققة في حجم العمالة نتيجة لهذه البرامج كان متواضعا، هذا ما يؤكد على أن السياسة الانفاقية التي انتهجتها الحكومة خلال هذه الفترة والتي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج الوطني والتشغيل عن طريق التوسع في حجم الإنفاق العام لم ترقى إلى المستوى المطلوب، نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، الأمر الذي أدى إلى غياب أثر المضاعف الحكومي في القطاعات المولدة لمناصب الشغل، وهو ما دفع بالحكومة إلى صرف المبالغ المخصصة في إطار كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وبرنامج توظيف النمو الاقتصادي في إنشاء البنية التحتية وزيادة واردات السلع، وهي القطاعات التي ساهمت في تخفيض معدلات البطالة خلال الفترة المدروسة. وعليه يمكن القول: إن مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة

عرض وليست مشكلة طلب، لهذا يجب أن تكون السياسة المالية موجهة لتنشيط وتحفيز العرض الكلي من خلال زيادة قدرات الجهاز الإنتاجي حتى يكون قادرا على الاستجابة للزيادة في الطلب". (م بوشنب، 2015، ص 277)

وعلى هذا الأساس، فإن اعتماد الحكومة على سياسات جانب الطلب لتطوير وتشجيع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة لم يحقق الأهداف المسطرة، لأن هذه سياسات لا تتماشى وخصوصيات الاقتصاد الجزائري، مما يتطلب ضرورة الاعتماد على سياسات جانب العرض بشكل يسمح بتطوير الجهاز الإنتاجي، وذلك عن طريق صياغة سياسات واستراتيجيات التي من شأنها إنشاء جهاز إنتاجي يتسم بالكفاءة والمرونة.

5- تحليل فعالية السياسة الإنفاقية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2017):

لقد ترتب عن السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الحكومة من خلال برامجها الاقتصادية الضخمة، التي كانت موجهة لتشجيع الطلب الكلي بغية زيادة حجم الإنتاج والدخل والعمالة، مواجهة جزء كبير من هذا الطلب عن طريق قطاع العالم الخارجي، وذلك نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسات الأجنبية الشريكة للجزائر هي التي ستستفيد من أثر المضاعف، وهو ما يؤكد محدودية السياسة الإنفاقية في الجزائر، لكون مؤسساتها غير قادرة على إنتاج كل المنتجات التي يتطلبها الطلب المحلي، هذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات خلال الفترة المدروسة بحوالي 5 أضعاف، فبعد أن كانت سنة 2000 تقدر بـ 9173 مليون دولار انتقلت سنة 2017 إلى 45590 مليون دولار، في حين تبقى الصادرات تخضع بالأساس إلى ارتفاع وانخفاض سعر برميل البترول في السوق الدولي، وعليه فإن رصيد الميزان التجاري يبقى رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، إضافة إلى أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تزال لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. أما بالنسبة إلى العجز في حساب رأس المال الذي ما فتئ يتوسع باستمرار إلى غاية سنة 2007، فمرده هو زيادة المبالغ المخصصة لتسديد أصل المديونية، إلى جانب زيادة فاتورة الواردات التي تم تسديد القسط الأكبر منها نقدا، ولكن بعد الانتهاء من تسديد الديون الخارجية ونتيجة لتزايد الاستثمار الأجنبي المباشر، عاد رصيد حساب رأس المال نحو الفائض اعتبارا من سنة 2008، حيث قدرت قيمته بـ 1.85 مليار دولار. (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، ص 214)

فإذا كانت النظرية الاقتصادية ترى أن امتصاص فائض ميزان المدفوعات أو تقليصه يكون عن طريق سياسة مالية توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي، وكذا زيادة الدخل والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنفاق على الواردات وبالتالي امتصاص الفائض أو تقليصه، فإن السياسة الإنفاقية التوسعية التي اعتمدها الحكومة خلال الفترة المدروسة لم تتماشى مع هذا المنظور، وهذا لكون فاتورة الواردات في زيادة مستمرة ورصيد ميزان المدفوعات هو الآخر في حالة فائض مستمر، هذا ما يؤكد أن رصيد ميزان المدفوعات لا يزال رهينة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن الفائض أو العجز المسجل فيه لا تزال تحكمه عوامل خارجة عن نطاق الدولة، وهو ما جعل السياسة المالية غير فعالة في التأثير على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر. (م بوشنب، 2015، ص 279)

6- خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة طوال الفترة (2000-2017)، بإطلاق برامج اقتصادية ضخمة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، قد نجحت في تحقيق هدف الرفع من التشغيل وتخفيض معدلات البطالة إلى جانب الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ولاسيما في قطاعي الأشغال العمومية والإدارة، في حين تكون قد عجزت في تحقيق هدف استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وهذا

نظرا لارتباط الأول بمهام السياسة النقدية التي أصبحت تستهدف معدلات التضخم عند مستويات تكون محددة مسبقا (التضخم المستهدف)، وارتباط الثاني بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. إن عدم تحقيق السياسة الانفاقية لأهدافها المنشودة مجتمعة يتماشى والنظرية الاقتصادية، التي ترى بأنه من الصعب إدراك الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية في آن واحد بسبب العلاقات التناقضية فيما بينها، فالعمل على تخفيض معدل البطالة والرفع من معدلات النمو الاقتصادية من شأنه أن يدفع إلى ارتفاع معدلات التضخم وامتصاص الفائض في ميزان المدفوعات أو تقليصه. ولكون الجزائر قد انتهجت سياسة انفاقية توسعية، فإنها تكون قد حققت هدف تخفيض معدلات البطالة والرفع من معدلات النمو (لكن ليس عند ذلك المستوى المسجل عند البلدان الصناعية)، في حين تكون قد عجزت عن تحقيق هدف استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.

لكن ما يمكن ملاحظته عن هذه السياسة، أنها رغم تمكّنها من تحقيق هدف تخفيض البطالة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي في بعض القطاعات، إلا أنها ينبغي أن تكون موجهة لتنشيط وتحفيز العرض الكلي من خلال زيادة قدرات الجهاز الإنتاجي، وليس تحفيز الطلب الكلي فقط، ذلك لأن المشكلة في الاقتصاد الجزائري هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب، مما يتطلب على الحكومة إعادة ترتيب سياستها الانفاقية بالاعتماد على سياسات جانب العرض والطلب على حد سواء.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1. بنك الجزائر. "التقرير السنوي 2018".
2. بنك الجزائر. "التقرير السنوي للسنوات: 2004، 2005، 2008، 2010".
3. بنك الجزائر. (2008). "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي 2007".
4. بنك الجزائر. (2013). "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي 2012".
5. بنك الجزائر. (2014). "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي 2013".
6. بوحفص. ح. "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
7. تومي. ع. "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق، د ط، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.
8. رئاسة الحكومة. "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، الرابط الإلكتروني: <http://www.cg.gov.dz/psre> [27.1.2019].
9. بوشنب. م. نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي : حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015.
10. بوفليج. ن. "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.
11. شيببي. ع، و بطاهر. س. "فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية"، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
12. القانون رقم: 17-11. (9 ربيع الثاني 1439هـ، الموافق لـ: 28 ديسمبر 2017). "المتضمن قانون المالية لسنة 2018"، الجريدة الرسمية، العدد 76.
13. القانون رقم: 18-18. (22 ربيع الثاني 1440هـ، الموافق لـ: 30 ديسمبر 2018). "المتضمن قانون المالية لسنة 2019"، الجريدة الرسمية، العدد 79.
14. مجلس الوزراء. (2010/5/24). "البيان المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي (2010-2014)".
15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (جوان 2002). "تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001".
16. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (جوان 2005). "تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر لسنة 2004".
17. مسعي. م. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو الاقتصادي"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

باللغة الأجنبية:

1. Banque d'Algérie, “*Rapport 2010*”.
2. Banque d'Algérie, “*Rapports des années: 2004, 2008, 2013*”.
3. Banque d'Algérie, “*Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2010*”, Juillet 2011.
Available at [11.2.2019], URL < <http://www.bank.of.algeria.dz> >
4. Banque d'Algérie, “*Les annexes des rapports des années 2003, 2004*”.
La Banque Mondiale, “*Une Revue des Dépenses Publiques a la Recherche d'un Investissement Publique de Qualité*”, 01.
Available at [19.1.2019], URL < <http://documents.banquemondiale.org> >
5. Ministère des Finances, “*Rapport de Présentation de Lois de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019*”, 2017.